

عودة إلى سياسة تصعيد التوتر صراع الخيارات النووية بين واشنطن وطهران

◆ د. محمد السعيد إدريس

بات مؤكداً أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس دونالد ترامب حريصة على تصعيد التوتر مع إيران على العكس من موقف الإدارة السابقة للرئيس باراك أوباما التي كانت تعمل من أجل احتوائه. فإذا كانت إدارة أوباما قد رفضت الاستجابة لمطالب ملحة لدول مجلس التعاون الخليجي بالدخول في تحالف إستراتيجي أمريكي - خليجي ضد إيران، ودعت على

الأخرى تهديد لأمن إسرائيل، إضافة إلى حرص على مواجهة النفوذ الإقليمي لإيران ومنع إيران من دعم حلفائها وعلى رأسهم بالطبع حزب الله في لبنان ونظام الرئيس بشار الأسد في سوريا وميليشيات شيعية عراقية أخرى.

الأمم المتحدة ميداناً للمواجهة مع الدول المارقة

انطلاقاً من هذا التوجه ذهب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى مقر الأمم المتحدة ليلقي الخطاب الأول في تاريخه السياسي المحدود أمام المنظمة الدولية. وكان حريصاً فيه على إحياء مصطلح "الدول المارقة" الذي كان من أبرز مصطلحات إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش (الابن) الذي خاض الحروب والغزوات ضد من اعتبرها دولاً مارقة خاصة أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣).

شن ترامب هجوماً حاداً على "الدول المارقة" التي حصرها في إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا ونظام الرئيس

العكس من ذلك إلى سياسة وفاق بديلة بين الطرفين مكتفية بتقديم تعهدات قوية لحماية أمن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي من أي تهديد، وعملت بدأب على إنجاز الاتفاق النووي مع إيران، وحرصت على التنسيق في الحرب مع إيران ضد تنظيم "داعش"، ودافعت بقوة عن الاتفاق النووي مع إيران داخل الكونجرس الأمريكي رافضة بشدة الاستفزازات الإسرائيلية المحرصة ضد هذا الاتفاق، فإن إدارة ترامب تعمل على المواجهة مع إيران في الملف النووي بالسعي إلى إسقاطه أو "تمزيقه" على نحو ما تعهد ترامب في حملته الانتخابية، كما تعمل على وضع إيران تحت رقابة دولية مشددة تنهي أي علاقة لها بالمشروع النووي باعتبار أن امتلاك طهران للتكنولوجيا النووية، وليس امتلاك "السلاح النووي"، خطر على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وبالتحديد على إسرائيل، كما أنها تعمل في ذات الوقت على تفكيك القدرات الإستراتيجية العسكرية الإيرانية وخاصة ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية باعتبار أنها هي

إيران بالاتفاق، ومن ثم يطالب بتعليق تلك العقوبات عنها، أم أنه سيقر أن إيران لا تلتزم بالاتفاق، لكن عليه في هذه الحالة أن يقدم بالدليل القاطع ما يؤكد هذا الاتهام، أي ما يثبت أن إيران غير ملتزمة.

وإذا قدم هذه الأدلة، وهذه هي مشكلته، فإن القرار سيكون في هذه الحالة مسئولية الكونجرس وعندها يمكن أن يكون في مقدور ترامب أن يتهرب من مسئولية اتخاذ قرار بشأن الاتفاق النووي ويلقي الكرة في ملعب الكونجرس وصراعاته بين الأغلبية الجمهورية الداعمة له، والأقلية الديمقراطية المناوئة التي قد تعرقل صدور قرار حاسم ضد إيران. لكن ترامب في مقدوره أن يتحمل المسئولية، إن استطاع وفق تهديداته المشار إليها، ويطالب الكونجرس بإلغاء الاتفاق من طرف واحد، عندها سوف يفتجر أزمة كبيرة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى المشاركة في الاتفاق: روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، كما أنه سيعطي لإيران فرصة للانقضاض على السياسة الأمريكية، وتمكينها من ورقة قوية تعود بها إلى برنامجها النووي الذي جمده وفقاً للاتفاق حسب ما يأمل المتشددون داخل القوى الحاكمة، أو تأخذ بخيار آخر يركز على خلق جبهة موحدة مع باقي الدول الست في مواجهة الولايات المتحدة.

الأسئلة والتكهنات كثيرة خاصة بعد أن بادر ترامب وفاجأ الجميع أنه اتخذ قراره فعلاً بخصوص الاتفاق النووي لكنه أثر عدم الإفصاح عنه الأمر الذي فاقم من إرباك التكهنات خصوصاً بعد أن كانت نيكي هايلى المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة قد أعلنت أن خطاب ترامب يشكل إشارة واضحة إلى أنه ليس سعيداً بالاتفاق، لا إلى أنه يعتزم الانسحاب منه".

هذا الارتباك يتفاقم في ظل تجدد الخلاف بين الرئيس ترامب والقيادة العسكرية الأمريكية حول هذا الاتفاق النووي مع إيران مع تأكيد رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد أن طهران "ملتزمة بالاتفاق النووي مع الدول الكبرى"، وتحذيره من أن انسحاب واشنطن من الاتفاق سيؤثر سلباً في صدقية الولايات المتحدة ويشي الدول الأخرى عن إبرام اتفاقات معها. هذا المأزق زاد تأثيره بعد انتقادات مبطنة من قائد سلاح الطيران الأمريكي الجنرال جون هايستن لإستراتيجية ترامب أمام ندوة في معهد هادسون قال فيها أن "إيران تلتزم بالاتفاق النووي الموقع معها".

وتأكيداً لهذا الارتباك أشار عاموس يادلين رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق إلى أن بنيامين نتيناهو الذي يعد العدة للقاء الرئيس ترامب في نيويورك

السوري بشار الأسد، لكن إيران نافست كوريا الشمالية في الجزء الأكبر من الهجوم، فقد اعتبرها "ديكتاتورية فاسدة"، ووصف الاتفاق النووي الموقع معها بأنه "معيب" ولم ينس التهديد بتدمير كوريا الشمالية وسحق ما وصفه "الإرهاب الإسلامي المتطرف".

وإذا كان ترامب قد حدد المبادئ التي تستند إليها السياسة الخارجية لإدارته بأنها تضم مبادئ السيادة وأمريكا أولاً، والدولة القوية الآمنة، والازدهار، واعتبر أن النظام العالمي يجب أن يقوم على القوة والاستقلال، وتعهد بأن يصبح الجيش الأمريكي أقوى من أي وقت مضى، ما يعني أن ما يحكم السياسة الخارجية الأمريكية هو مبدأ القوة وليس التعاون الدولي والاعتماد المتبادل كما يقر ميثاق الأمم المتحدة، فإنه أعطى أولوية لمواجهة سعة تحديات اعتبر أنها تواجه المجتمع الدولي أبرزها خطر السلاح النووي وخطر الإرهاب، ومن هنا نالت إيران التركيز الأكبر ضمن هذه السياسة، كما وصفتها في خطابه بأنها "دولة مارقة مستنزفة اقتصادياً"، وأنها "ديكتاتورية فاسدة" متهمها بإيهاا بدعم الإرهاب عبر تنظيمات مثل حزب الله، وتصدير الفوضى والعنف والدم إلى دول مجاورة.

ترامب لم يكتف بذلك لكنه جدد هجومه على إيران عقب إعلان طهران عن تجربتها الصاروخية الجديدة (الصاروخ الباليستي متوسط المدى الذي حمل اسم "خرم شهر")، وكتب في تغريدة على تويتر (٢٣/٩/٢٠١٧) يقول: "إيران اختبرت لنوها صاروخاً باليستياً قادراً على بلوغ إسرائيل. إنهم يعملون أيضاً مع كوريا الشمالية. فعلياً ليس هناك اتفاق"، وكان يعني بذلك أن إيران من الناحية الفعلية غير ملتزمة بالاتفاق النووي، واعتبر أن هذه التجربة الصاروخية الإيرانية "تزيد الشكوك في جدوى الاتفاق الذي أبرمته الدول العظمى معها عام ٢٠١٥".

أربعة خيارات أمريكية

بعد كل هذه التوصيفات الحادة والتهديدات الساخنة لإيران على لسان الرئيس ترامب يبقى السؤال المهم هو: ماذا سيفعل ترامب مع الاتفاق النووي خصوصاً وأنه مطالب بأن يقدم تقريراً للكونجرس يوم ١٥/١٠/٢٠١٧ يحدد فيه تقديره لمدى التزام إيران بالاتفاق النووي؟. فيموجب الاتفاق المبرم بين الرئيس السابق باراك أوباما والكونجرس الأمريكي فإن رئيس الولايات المتحدة مفوض بتعليق بعض العقوبات المفروضة على إيران لفترات تتراوح بين ٩٠ و١٨٠ يوماً، وفي كل مرة يعاد إبلاغ الكونجرس أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق، وحتى الآن أصدر الرئيس ترامب تلك التصديقات بصورة منتظمة، فإذا سيفعل هذه المرة هل سيتراجع عن اتهاماته ويقدم تقريراً يقر فيه بالتزام

على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة سيجد رئيساً أكثر اقتراباً منه وأكثر استعداداً للقبول برؤية ننتياهو بخصوص تعديل أو إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، لكنه، وإن كان سيدفع ترامب نحو خيار الإلغاء فإن عليه أن يتناقش معه حول الإجابة على أربعة أسئلة هي التي ستحسم موقف الارتباك هي: هل يخدم الاتفاق المصلحة القومية للدولتين، وهل تفي إيران بالتزاماتها بالاتفاق، وهل يمكن تعديل الاتفاق بحيث يحقق هذا التعديل الأهداف المطلوبة من الدولتين؟ وهل سيؤدي خيار إلغاء الاتفاق إلى إبعاد أم تقرب إيران من امتلاك القنبلة؟

الأسئلة الأربعة يصعب الإجابة عليها كلها بنعم أو بلا، لكن إسرائيل الحريصة على دفع ترامب نحو خيار الإلغاء أعدت إجابات مهمة هذا الخصوص من المؤكد أن ترامب استمع إليها من ننتياهو، ولذلك كان ننتياهو حريصاً على تسليم ترامب خلال لقاءهما في نيويورك قائمة تضم مجموعة كبيرة من الخروقات الإيرانية للاتفاق النووي، منها معلومات حول منشآت لم تصرح عنها إيران في مشروعها النووي، والتي تجري فيها حسب الترويج الإسرائيلي أعمال بحث وتطوير ممنوعة في المجال النووي العسكري.

وسط كل هذا التعقيد والارتباك تجد الإدارة الأمريكية نفسها مجبرة على حسم الموقف من الاتفاق النووي وأن يكون لها خيار تستطيع أن تدافع عنه وتستطيع أيضاً تنفيذه. وإذا كان الموقف متأرجحاً بين خيار الانسحاب الأمريكي المنفرد من الاتفاق وبين العمل على تعديله وفق خطة محكمة تحقق الأهداف فإن هناك خيارات أخرى يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- خيار إلغاء الاتفاق أمريكياً والانسحاب منه. هذا الخيار تغذيه دوائر المحافظين الجدد ومراكز البحوث القريبة من دوائر صنع القرار في الإدارة وتدفع به إسرائيل التي تريد تجريد إيران نهائياً من كل قدراتها النووية المدنية والعسكرية حرصاً على أن تبقى متفردة دون غيرها بامتلاك السلاح النووي في الشرق الأوسط. لكن هذا الخيار يجد من يرفضه داخل الإدارة وفي المؤسسة العسكرية وربما فريق الديمقراطيين داخل الكونجرس الذين ساندوا الرئيس السابق باراك أوباما ضد حملة ننتياهو داخل الكونجرس التي كانت تهدف إلى تصويت الكونجرس بـ"لا" ضد الاتفاق، لكن هناك أيضاً رفض الدول الشريكة في الاتفاق وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل هؤلاء يؤكدون أن إيران ملتزمة تماماً بالاتفاق ولم تخرج عنه، الأمر الذي يضع الرئيس ترامب وإدارته أمام موقف شديد السوء في الداخل والخارج، ويرفع من مكانة إيران، ويعطيها فرصة التشدد هي الأخرى

ليس فقط بالانسحاب من الاتفاق، بل وربما الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتوجه مباشرة نحو "الخيار الكوري الشمالي" أي امتلاك القنبلة كأمر واقع.

٢- خيار تعديل الاتفاق وإعادة التفاوض حوله، وهو الخيار الذي يلقي قبولاً ودعماً قوياً داخل الإدارة الأمريكية وبالذات الأقطاب الثلاث الكبار في الإدارة: وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون ومستشار الأمن القومي هيربرت ماكاستر، الذين سلموا ترامب مذكرة تتضمن توصيات محددة بشأن إيران وبرنامجها النووي، فحوى هذه الدراسة هي مناقشة ترامب بعدم التعرض للاتفاق مع التصعيد ضد إيران والمطالبة بتعديل الاتفاق والربط بين الاتفاق والجوانب السياسية والأمنية المرتبطة به وبالتحديد ثلاثة جوانب: أولها المهلة الزمنية للاتفاق التي تمتد إلى عام ٢٠٢٥ بإعادة مراجعة ما بعد عام ٢٠٢٥ لوضع ضوابط كافية تمنع إيران بعد ذلك العام من امتلاك قدرات نووية عسكرية على نحو ما ورد على لسان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون عقب اجتماع وزراء خارجية مجموعة "١٠+٥" في نيويورك مع وزير الخارجية الإيراني برئاسة وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا ميجوريني بقوله أن "الولايات المتحدة تعتبر أن مهلاً واردة في الاتفاق ليست مقبولة.. لا سيما ما يتعلق بإلغاء قيود كثيرة مفروضة الآن على إيران بعد مرور عشر سنين على إبرامه". وثانيها القدرات الصاروخية الباليستية لإيران. وثالثها الأدوار الإقليمية لإيران التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث تروج الدعوة إلى تعديل الاتفاق وفق هذا الربط بين الاتفاق وأدوار إيران المفروضة على الساحة الإقليمية لمقولة أن أحد الأهداف التي كان يفترض أن تتحقق من خلال الاتفاق النووي يتمثل في تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط باعتبار أن هذا الاتفاق كان يفترض فيه أن يجنب المنطقة احتمالات نشوب مواجهات عسكرية جديدة سوف تفرض تداعيات سلبية عديدة على مصالح وأمن دولها، كما يعفيها من دخول سباق تسلح نووي، لكن هذا لم يحدث، لذلك يركز أنصار هذه الدعوة على اتهام إيران بالاستمرار في "انتهاك الاتفاق النووي" رغم إقرارهم في الوقت نفسه بأنها "ملتزمة بالبنود الخاصة بالجوانب الفنية في الاتفاق، على غرار مستوى التخصيب لليورانيوم، وعدد ونوعية أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في عمليات التخصيب، فضلاً عن كمية المياه الثقيلة التي تبقئها إيران داخل حدودها وفقاً للإطار الذي يسمح به الاتفاق"، من هنا جاء قول ريكس تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي في ٢١/٩/٢٠١٧ أن "الاتفاق مطبق من الناحية التقنية، لكن تبعاته السياسية غير مقبولة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية".

هذا الخيار تنقسم حوله الأطراف الدولية، ففي حين يتحمس له الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فإن باقي أطراف المجموعة الدولية ترفضه وتصر على الفصل بين الاتفاق وبين الأدوار الإيرانية المفروضة والتسلح الصاروخي الإيراني، على أساس أن هذه أمور تعالج ضمن دائرة أخرى خارج الاتفاق النووي.

فقد أعلن الرئيس ماكرون استعداده للتوسط بين واشنطن وطهران في شأن الاتفاق النووي، وإن اعتبره "غير كاف"، وجدد تأكيداً أن "هناك حاجة للاتفاق النووي" وسأل: "هل هو كاف؟" وأجاب: "كلاً نظراً للتطورات الإقليمية والضغوط المتزايدة التي تمارسها إيران في المنطقة، وفي ضوء النشاط الإيراني المتزايد على صعيد الصواريخ الباليستية منذ إبرام الاتفاق".

على ضوء ذلك طالب ماكرون إيران بتقليص برنامجها الصاروخي ومناقشة عقوبات محتملة بهذا الخصوص، وبدء التفاوض فوراً حول ما سيحدث عندما يبدأ رفع القيود عن إيران عام ٢٠٢٥، كما طالب بإجراء نقاش حول دور إيران في المنطقة، وتابع: "لكن صريحين.. التوتر يزداد وانظروا إلى نشاطات حزب الله وضغط إيران على سوريا.. نحتاج إلى إطار عمل واضح لنتمكن من طمأنة الدول في المنطقة والولايات المتحدة أيضاً".

هذه المقاربة الفرنسية لم تحظ بالقبول الأوروبي أو الروسي. كان تعليق وزير الخارجية الألماني سيجمار جابرييل (٢٠/٩/٢٠١٧) أنه "يتفق مع المسؤولين الأمريكيين بشأن عدم تغير سلوك إيران في الشرق الأوسط بعد الاتفاق، وهي مسألة تتطلب الاهتمام، لكنها ليست جزءاً من الاتفاق". وجاء موقف فيديريكا موجريني وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي عقب ترؤسها اجتماع "مجموعة ١+٥" مع وزير الخارجية الإيراني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن "هناك مواضيع أخرى خارج الاتفاق النووي بين كل من الولايات المتحدة وإيران" مضيفة أن "أزميتي اليمن وسوريا يمكن مناقشتها في إطار منفصل".

أما سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي فقد حذر واشنطن من محاولة إعادة التفاوض على الاتفاق النووي الإيراني، معتبراً أن ذلك "سيعني عدم احترامه".

١- خيار تصعيد مطلب التفتيش على المنشآت العسكرية الإيرانية، ويأتي هذا الخيار على ضوء تعقد الخيارين السابقين، ويهدف إلى إخضاع إيران لمزيد من الضغوط عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدخول إلى المنشآت العسكرية الإيرانية، على أمل الحصول على دلائل قوية لأنشطة نووية

إيرانية مشبوهة في هذه المنشآت وتوظيفها للحصول على قرار من الوكالة ثم من الدول الموقعة على الاتفاق النووي مع إيران بأن إيران غير ملتزمة بنصوص الاتفاق، ومن ثم جعل الانسحاب من الاتفاق قراراً جماعياً.

من هنا تحجى الضغوط التي يمارسها ترامب على مسؤولي وكالة الاستخبارات الأمريكية لتقديم أدلة تفيد وتثبت أن إيران قامت بانتهاك التزاماتها في الاتفاق النووي، وتحجى أيضاً زيارة نيكى هايلي المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة لمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا منتصف أغسطس ٢٠١٧ للضغط على الوكالة لتكون أكثر حزمًا وتشددًا في مطالبتها بتفتيش المواقع العسكرية في إيران.

هذا التوجه أكده وزير الطاقة الأمريكي ريك بيرى خلال حضوره المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٨/٩/٢٠١٧) بقوله: "لن نقبل باتفاق يتم تطبيقه بتراخ أو لا يخضع لمراقبة كافية" مشيراً إلى أن "الولايات المتحدة تشجع بشدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ممارسة سلطاتها الكاملة للتحقق من التزام إيران الكامل بكل المطلوب منها بموجب الاتفاق النووي".

٢- أما الخيار الرابع والأخير فهو تصعيد العقوبات الاقتصادية على إيران لدفعها أو لتوريطها في قرار انفرادي بالانسحاب من الاتفاق النووي، وعندها سيكون أمام واشنطن الفرصة المناسبة لخلق جبهة دولية قوية ضد إيران ودفع الدول الخمس الأخرى الموقعة على الاتفاق لقرار جماعي بإنهاء الاتفاق.

هذا الخيار يدمج بين العقوبات الاقتصادية والخيار الثالث الخاص بالضغط من أجل جعل دخول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت العسكرية الإيرانية مطلباً جماعياً مدعوماً من الوكالة، ومن ثم وضعها في موقف الانسحاب الاضطراري من الاتفاق على نحو ما تأمله واشنطن.

الخيارات البديلة لإيران

تتابع إيران هذه الخيارات الأمريكية ويبدو أنها تتحسب لها جيداً، ولذلك هي حريصة دائماً على تأكيد التزامها بالاتفاق ومن هنا جاء رد الرئيس الإيراني حسن روحاني القوي على خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ففي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدى روحاني بقوة لاتهامات ترامب لإيران واعتبر أن الاتفاق النووي "ملك المجتمع الدولي برمته، وليس حكراً على دولة أو اثنتين"، منبهاً إلى أن انتهاك الإدارة الأمريكية الجديدة للاتفاق يقوض صدقية الولايات المتحدة وثقة المجتمع الدولي في وعودها والتفاوض معها.

أما وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف فقد اتهم الرئيس ترامب بانتهاك ثلاثة من بنود الاتفاق النووي (البند ٢٦ و ٢٨ و ٢٩) في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد على "عدم وجود جزء من الاتفاق قابل للتفاوض وإعادة النظر، لأن كل أجزائه تخضت عن مراحل متعددة من الدراسة والتفاوض"، مؤكداً أن إيران "مستعدة للتعاون والحوار في كل القضايا الدولية الأخرى".

وإذا كانت إيران قد أكدت تمسكها بقدراتها العسكرية على نحو ما جاء على لسان وزير الدفاع أمير حاتمي في بيان قال فيه أن إيران "لا تستأذن أي بلد في تصنيع الأسلحة الدفاعية" مضيفاً أن "القوات المسلحة تصون أمن إيران باقتدار"، وإذا كانت قد رفضت أيضاً دعوة فتح منشأتها العسكرية أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبرت هذا المطلب "أصغاث أحلام" على نحو ما جاء على لسان محمد باقر نوبخت المتحدث باسم الحكومة، فإن خيارها الإستراتيجي هو تأسيس "شراكة قوية" مع الدول الخمس الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي ووضع الولايات المتحدة طرفاً دولياً منفرداً خارج نطاق الثقة الدولية، ومن ثم جني المكاسب والحفاظ على الاتفاق وتحجيم خسائر المقاطعة الأمريكية، فإيران حريصة على إنجاح خيار استمرارية الاتفاق النووي بدعم دولي مع غياب الولايات المتحدة، بمعنى أدق تسعى طهران إلى "تغيير المجموعة الدولية التي أجرت مفاوضات الاتفاق النووي من "مجموعة ١+٥" إلى "مجموعة ٧-١" أي "مجموعة ١+٥ + إيران - الولايات المتحدة"، أي إيران والدول الخمس الأخرى: روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا.

هذا الخيار المتمسك بالاتفاق النووي دون الولايات المتحدة يكشف أن إيران لها مصلحة إستراتيجية في إنجاح الاتفاق والوصول به إلى "بر الأمان عام ٢٠٢٥"، التي

ستكون سنة انطلاق جديد لبرنامجها النووي دون قيود الاتفاق، كما يكشف حرص إيران على تكثيف التعاون مع الدول الخمس لتعويض الخسائر المحتملة عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، ولذلك كان حرص محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني على أن يقول عقب إنهاء مشاركته في اجتماع "مجموعة ١+٥" الذي رعته فيديريكا موجيريني في نيويورك أن "جميع شركاء إيران في الاتفاق باستثناء دولة واحدة (الولايات المتحدة) شددوا على ضرورة الاحترام الكامل (للنص)، وعلى أنه غير قابل للتفاوض، وأن على جميع الأطراف التزام هذا الإنجاز الدولي". كما كان ظريف حريصاً أيضاً على دعوة الأوروبيين إلى "تولي القيادة" من أجل إنقاذ الاتفاق النووي.

ظريف كان حريصاً أيضاً على المزج بين هذه الدعوة وبين التلويح بلغة التهديد لإظهار مدى حيوية دعوته وخطورة أي تقاعس أوروبي أمام التشدد الأمريكي. ففي حديثه مع صحيفة "ذي جارديان" البريطانية (٢٠١٧/٩/٣٠) هدد ظريف بأن بلاده "سوف تستأنف تخصيب اليورانيوم إذا ما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق" وأوضح أنه يتوقع أن ينفذ الرئيس الأمريكي وعيده بالامتناع عن تأكيد التزام إيران بالاتفاق النووي في تقريره المقرر رفعه إلى الكونجرس يوم ١٥/١٠/٢٠١٧، ما يعني إلقاء المسؤولية على الكونجرس ليتخذ قراره بشأن الاتفاق، والذي يمكن أن يكون إما انسحاباً منفرداً من الاتفاق، وإما تصعيد العقوبات على إيران وإنهاء الالتزام الأمريكي بأية تعهدات واردة في هذا الاتفاق.

تهديد ظريف باستئناف بلاده تخصيب اليورانيوم رداً على أي تصعيد أمريكي متوقع رسالة تأكيد للمعنى الذي يريده من الأوروبيين على وجه الخصوص ومن باقي مجموعة الدول الخمس الموقعة على الاتفاق على أساس أن هذا هو الخيار الإستراتيجي الإيراني للرد على خيارات ترامب وإدارته.